14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com

عرب وعالم

إعداد/محمد مفتاح

أكد أن السلطة في ليبيا حاليا لمن بيده السلاح..

رئيس المجلس الانتقالي الليبي السابق: عبدالفتاح يونس قتله إسلاميون

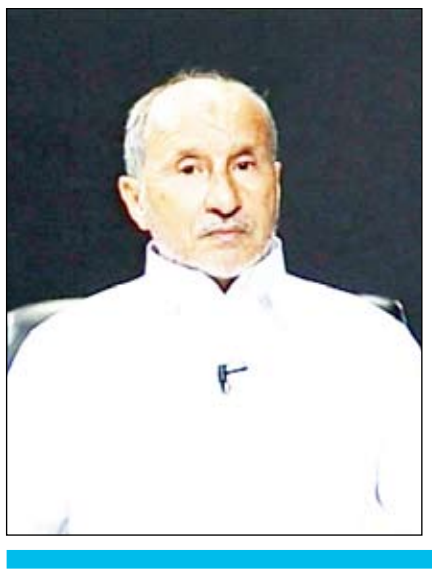

طرابلس / وكالات :

اتهم رئيس المجلس الانتقالي السابق المستشار مصطفى عبد الجليل إسلاميين ليبيين بقتل قائد جيش التحرير الليبي يوم 29 يوليو 2011 إبان الثورة التي أطاحت بالزعيم الراحل معمر القذافي، معتبرا أن قضية مقتله لا تختلف عن الهجوم على القنصلية الأميركية في بنغازي والتي راح ضحيتها السفير الأميركي وثلاثة موظفين.

ومع تأكيده أن القضية يلفها الغموض، قال عبد الجليل إن «مجموعة لا تريد الاستقرار لليبيا وتود حكم البلاد بمغالاة وتطرف هي وراء مقتل يونس والسفير الأميركي كريس ستيفنز والاختراقات الأمنية التي تحدث حاليا»، وذكر «نحن جميعا أنصار للشريعة، وكلنا سلفيون»، في إشارة إلى جماعة أنصار الشريعة.

ودعا عبد الجليل إلى مواجهة هؤلاء «بالحوار أولا، وإذا لم يكن مجديا معهم فبكافة الوسائل»، مؤكدا أن ليبيا «لن تكون آمنة بوجود هذه الثقافة».

وحول استجوابه أمام المحكمة العسكرية بشأن قضية مقتل يونس، قال عبدالجليل إنه كان تحقيقا معدا سابقا وليس استجوابا.

وصرح بأن وكيل النيابة العسكرية إبراهيم البرعصي أخرج بعد انتهاء التحقيقات ورقة من بنطلونه وقال لي «أنت متهم بإساءة استخدام السلطة والشروع في تفتيت الوحدة الوطنية»، وأبلغني بقرار منعي من السفر وبموعد جلسة المحكمة يوم 20 فبراير 2013.

وبحسب عبد الجليل، فإن وكيل النيابة من حقه توجيه الاتهام وقراره ليس نهائيا، ولكن ليس من اختصاصه تحديد موعد جلسات المحاكمة، وقال إن تحقيقات النيابة كشفت له عن عملية «مفبركة» متفق عليها حتى قبل بداية التحقيقات.

وأشار إلى أنه طلب من النيابة أن تكون التحقيقات طي الكتمان حفاظا على مجريات التحقيق في القضية، لكنه قال إنه فوجئ بنشر عاجل على الفضائيات بأنه ممنوع من السفر ومتهم بالتحريض على قتل يونس، وتبين له لاحقا أن وكيل النيابة هو وراء تسريب الأخبار، معتبرا ذلك خيانة لسر المهنة، «فالنيابة لم توجه لي تهمة القتل، ولم أوقع عليها في محاضر التحقيقات».

ووفق عبد الجليل فإن قضية يونس لا تختلف عن واقعة اقتحام القنصلية الأميركية في بنغازي يوم 11 سبتمبر الماضي، ولا تختلف أيضا عن الهجمات المتكررة على مراكز الأمن والشرطة في بنغازي هذه الأيام.

وذكر أن المتهمين الحقيقيين بقتل يونس لم يمثلوا أمام جهات التحقيق، وقال إن لديه شكوكا بأنهم «وراء هذه اللعبة»، متوقعا أن القتلة الذين ذكرت أسماؤهم في أقوال الشهود وكانوا على مسرح الجريمة يريدون الزج به، واستخدام أسلحتهم وأموالهم لتوفير حماية لهم.

وردا على هذه الاتهامات، أكد أن سلطته في المجلس الانتقالي أدبية وأن السلطة في ليبيا حاليا لمن بيده السلاح، وقال إن أعضاء المؤتمر الوطني برئاسة محمد المقريف ليست لديهم سلطة على البلاد، مضيفا أن السلطة بيد من يهددون أوضاع ليبيا، وهم أصحاب الاختصاص.

ودافع عبد الجليل بشدة عن علاقته بمقتل يونس، وقال إنه لم يوقع على قرار تشكيل لجنة التحقيق معه ولا على قرار جلبه من الجبهة، مؤكدا أنه طلب الإفراج عنه عندما علم بأمر القبض عليه.

وكشف عبد الجليل عن مواجهات بين الثوار ويونس في عدة مناسبات قبل اغتياله، وقال إنهم «كانوا لا يريدون أن يشاركهم شرف الثورة، وإنهم يقدرون موقفه الوطني، لكنهم قالوا له إنه كان في مواجهتهم إبان الصراع الدائر بين نظام القذافي والجماعات الليبية المقاتلة في التسعينيات من القرن الماضي وعليه البقاء في بيته، غير أنه آثر أن يكون كذلك».

رصد ردود أفعال معتصمي «الاتحادية» عقب مؤشرات الموافقة على الدستور

اليوم.. رئيس محكمة دمنهور يعقد عمومية طارئة لمناقشة الاعتداء على «الزند»

عمرو موسى: الجمعية التأسيسية لم تطبق قواعد ديمقراطية فى تبني الدستور

القاهرة / وكالات :

قبل إعلان النتيجة الرسمية للاستفتاء على الدستور، وعقب تسريبات بأن النسبة الغالبة لمن صوتوا تتجه إلى الموافقة عليه بـ «نعم».. ردد المعتصمون أمام قصر الاتحادية هتافات: «لا.. لأخونة الدولة، ويسقط حكم المرشد»، مطالبين بإزاحة مكتب الإرشاد عن حكم مصر، وإسقاط حكم جماعة الإخوان المسلمين، وإجراء محاكمات عادلة للمتورطين فى الأحداث الأخيرة التى شهدها محيط القصر، فى مواجهات بين مؤيدى ومعارضى الرئيس.

وقد تم رصد ليلة كاملة للمعتصمين فى 14 خيمة بشارع الميرغنى.. ثلاث خيام فقط بها معتصمون فيما بقية الخيام خاوية تماما، بجوار البوابة رقم 4 للقصر، وسط جو من الهدوء يسيطر على محيط القصر.

المشهد فى محيط القصر عبارة عن حالة من التعزيزات الأمنية على كل المداخل المؤدية إلى القصر.. قوات من الشرطة وأخرى من الحرس الجمهورى.. أسلاك شائكة.. مدرعتان على كل باب من أبواب القصر فضلاً عن دبابتين بجواره.

مع الساعات الأولى ليوم إعلان نتيجة الاستفتاء على الدستور، لجأ المعتصمون إلى الخيام بسبب الجو البارد فيما انخفضت أعدادهم بعد انصراف ممثلى الأحزاب السياسية المعارضة.

فى شارع الميرغنى، أحد الشوارع التى يطل عليها القصر، ثمة عدد من المعتصمين المستقلين الذين لا ينتمون لأى من أحزاب المعارضة مثل الدستور أو التيار الشعبى.. هؤلاء افترشوا الحدائق أمام القصر، متحدين برودة الطقس، من أجل تحقيق هدفهم بإسقاط حكم الإخوان، بينما راحوا يتغلبون على الوقت بالدخول فى نقاشات حول ما سيتم عمله بعد إعلان نتيجة الاستفتاء على الدستور، وكيف يضغطون شعبيًا على النظام للاستجابة لمطالب الشارع، وكيف تتجاوب الرئاسة وتستمع لأصوات المعارضين المستقلين.

يأتى ذلك فيما شكل المعتصمون لجنة شعبية واحدة على امتداد شارع الميرغنى، كنقطة تأمينية، ورفعوا على هذا المدخل لافتة مكتوبًا عليها «لا للإخوان» على مدخل الاعتصام بشارع الميرغنى من اتجاه شارع الخليفة المأمون، تحسبًا لأى هجوم غير متوقع فى أى وقت، من أى عناصر تسعى لفض اعتصامهم، بينما تم نقل المستشفى الميدانى من أمام البنك التجارى الدولى cib إلى الرصيف المقابل لبوابة 3 للقصر.

وعلى الجانب الآخر، انخفض عدد الباعة الجائلين فى محيط الاعتصام، والذين يرتبط وجودهم بأى اعتصام، حيث يبيعون الأطعمة والمشروبات الساخنة التى تساعد المعتصمين فى التغلب على برودة الجو.

خالد محسن، أحد المعتصمين المستقلين أمام القصر، قال إنه سيستمر فى اعتصامه من أجل إسقاط حكم الإخوان، مؤكدًا أنه لا بديل عن رحيل الرئيس.

بينما يرى زميله أحمد علي الحل فى إجراء انتخابات رئاسية ثانية تحت إشراف قضائى نزيه، لكى تأتى برئيس يحقق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية الحقيقية، والتى ضحى من أجلها آلاف المصريين بأرواحهم وعيونهم، خلال الأحداث المتتالية للثورة.

يثق "أحمد" فى أن الرئيس سيرحل نتيجة الضغط الشعبى الذى تمارسه المعارضة المستقلة القوية فى الشارع، وقال إنه ضد الدستور حتى لو تمت الموافقة عليه، بسبب ما شابت عملية الاستفتاء من تزوير وتجاوزات، فى المرحلتين، وهو أمر لا يرضي أو يحقق طموحات الشعب.

أما على الحسينى، أحد المعتصمين أيضا، فطالب بمحاكمة جميع أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، والرئيس محمد مرسي وأعوانه، محملاً إياهم مسئولية التزوير فى الاستفتاء والتجاوزات التى أدت إلى الموافقة على الدستور.

الى ذلك صرح المستشار حسن بسيونى رئيس محكمة دمنهور الابتدائية، أنه أعلن عن عقد جمعية عمومية طارئة لقضاة محكمة دمنهور الابتدائية اليوم الثلاثاء.

وأضاف بسيونى أن الجمعية تأتى لمناقشة عملية الاعتداء الغاشم على المستشار أحمد الزند رئيس نادى قضاة مصر، ومناقشة موقف تراجع النائب العام المستشار طلعت عبد اللّه، عن استقالته، وبحث قرار الاستمرار فى تعليق العمل بمحاكم البحيرة من عدمه.

من جهة أخرى استمع سمير حسن رئيس نيابة قصر النيل إلى أقوال المتهمين عبد الرحمن عيسى عبد الرحمن زيد مصري، ويحمل الجنسية الفلسطينية، وخالد عبد الواحد عبد الرحمن، ومحمد متولي محمود مصري، بالتعدي على أحمد الزند أثناء تواجدهم أمام نادى القضاة، لاحتجاجهم على مطالبة أعضاء النيابة بإقالة النائب العام، وقالوا: إن وقفتهم كانت سلمية مرددين الهتافات ضد أعضاء النيابة والقضاة أثناء عقد مؤتمرهم بنادى القضاة بوسط القاهرة، ولكنهم أنكروا ارتكابهم لواقعة التعدى على المستشار الزند.

وأضاف المتهمون، أنه كانت هناك مجموعة أخرى من الشباب هم من اعتدوا على الزند، وتمكنوا من الهرب بينما ألقت الشرطة القبض عليهم وبسؤالهم عن انتمائهم لأى تيار سياسى نفوا انتمائهم لأى فصيل سياسى، ولم يحرضهم أحدا على وقفتهم أمام نادى القضاة، كما تبين أن المتهم الفلسطيني من أصل مصرى، ويحمل الجنسية الفلسطينية، وبسؤاله عن سبب تواجده بالمكان أفاد بأن أحد أصدقائه طلب منه مرافقته إلى المكان، وكان يقف مع أصدقائه ولم يهتف ضد أحد.

كما استمعت النيابة إلى 8 من شهود العيان على واقعة التعدي على المستشار أحمد الزند رئيس نادى القضاة، وهم ضباط شرطة تأمين النادى، وموظفين بنادى القضاة ومستشاريين قدموا مذكرات قالوا فيها شهادتهم عن الواقعة أثناء تواجدهم بالنادى عقب انتهاء المؤتمر الصحفى، ومنهم من كان يصاحب المستشار الزند أثناء خروجه من النادى، حيث شاهدوه أمام بوابة نادى القضاة وسط أشخاص يتجمهرون ويهتفون ضد أعضاء النيابة والقضاة، ومنهم من كان يحمل سلاحا أبيض، ثم قاموا بقذف الحجارة على القضاة أثناء خروجهم، وفور مشاهدتهم للمستشار أحمد الزند ألقوا عليه وابلا من الحجارة حتى تمكنوا من إدخاله النادى.

بينما أشار ضباط أمن النادى إلى تجمهر قرابة 30 شخصا أمام نادى القضاة، وقالوا إنهم وقفة احتجاجية ضد أعضاء النيابة والقضاء تضامنا مع النائب العام الجديد المستشار طلعت عبد اللّه، بسبب إجباره على الاستقالة من قبل أعضاء النيابة، وعقب انتهاء المؤتمر الذى عقده المستشار أحمد الزند شاهد أشخاصا منهم يقذفون القضاة بالحجارة فتمكن الضباط من القبض على 3 منهم بينما تمكن الآخرون من الهرب، وتطابقت تلك الأقوال مع شهادة موظفين النادى، لتأمر النيابة بحبس المتهمين 4 أيام على ذمة التحقيق، وطلبت تحريات المباحث وتحريات الأمن الوطنى عن المتهم الفلسطينى المقبوض عليه.

وكان عمرو عوض وكيل أول نيابة قصر النيل، قد انتقل إلى نادى القضاة لمعاينة المكان، حيث تبين وجود حجارة مبعثرة أمام بوابة النادى تم حرزها، ولكن لم يتم العثور على أى زجاجات ملوتوف.

من جانب اخر قال عمرو موسى، رئيس حزب المؤتمر، وعضو جبهة الإنقاذ الوطني، إنه مع الموافقة على الدستور بعد إجراء الاستفتاء على مرحلتين، يجب على المعارضة أن تقرر ما إذا كانت ستستمر علي نفس خطوط المواجهة، ويجب أن تطرح هذا السؤال لأن مصر على وشك أزمة كبيرة أخرى وهى أزمة اقتصادية، فماذا عن كل احتياجات البلاد، وماذا عن الحاجة لإعادة بنائها، فهذه الأشياء يجب أن يتم أخذها فى الاعتبار.

وجاءت تصريحات موسى فى مقابلة أجرتها معه صحيفة "جلوب أند ميل" الكندية، وقال فيها أيضا، إن المعارضة لا تعارض الجلوس مع الرئيس أو الحوار، لكن هذا يجب أن يكون حوارا حقيقيا وليس فقط هيئة نقاشية، وأضاف قائلا "يجب أن نجلس ونتحدث عن القضايا المختلفة التى تواجهنا ومن بينها الاقتصاد والقضايا الأخرى كالدستور وما الذى سنفعله فى السنوات الثلاث القادمة".

من ناحية أخرى، قال موسى إنه يعتقد أن اتجاه أنصار الرئيس محمد مرسي فى الإخوان المسلمين حتى الآن قد شجع على أساليب من السلوك التى يمكن أن تكون مضرة أو تؤدى فى النهاية إلى مزيد من الانقسام فى البلاد.

واعترف موسى بأن المعارضة للدستور قد تركت مصر فى حالة انقسام، إلا أنه كان صحيا حتى وصل إلى حد الخطر بعد الاشتباكات التى وقعت فى أعقاب قيام الرئيس مرسي بالإسراع فى الانتهاء من الدستور، وهو ما جعل المعارضة تطلب تأجيل الاستفتاء عدة مرات. واتهم موسى الجمعية التأسيسية للدستور بعدم تطبيق قواعد ديمقراطية فى تبنى الدستور ولا فى الطريقة التى تم بها إجراؤه.

وحول مطالب البعض بعودة الجيش، ألمح موسى إلى رفضه لذلك وقال إننا فى حاجة إلى طريق مختلف يحمى الديمقراطية ويدافع عنها، ولذلك فإننا نقول إن الرئيس منتخب ديمقراطيا ويجب أن يترك منصبه بالوسائل الديمقراطية فقط، معربا عن أمله فى تحقيق المعارضة لأهدافها بالوسائل الديمقراطية.

وردا على سؤال حول ما إذا كان الأمريكيون يفعلون ما يكفى لتوضيح هذا الأمر للرئيس مرسي، قال موسى إنهم، أى من فى الحكم، ليسوا فى حاجة للأمريكيين ليقولوا لهم ذلك، فهذا موجود فى الشوارع، فهناك الكثير من الغاضبين فكيف يمكن تقبل مثل هذا المناخ.

وتابع قائلا إن السياسة الأمريكية تقوم على الدفاع عن الديمقراطية من ناحية، والعمل ضدها فى أوقات محددة أو مساعدة الحكام المستبدين، وفى مصر، يجب أن تدعم واشنطن الديمقراطية وألا ترتكب نفس الخطأ مرتين، أتفهم دعمهم لمرسي لأنه منتخب. فهم يجب أن يكونوا دائما فى جانب الديمقراطية. وفى نفس الوقت، وبالنسبة لى كمواطن وسياسى مصرى، يقول موسى، إنه لا يحب التدخل فى شئون مصر من أى قوى أجنبية.

وقال وزير الخارجية الأسبق إنه قبل 10 أو 20 عاما لم يكن يتخيل أبدا أن الإخوان المسلمين سيصلون إلى الرئاسة والجمهورية الثانية، وكان يتخيل فقط أنهم قد يصبحوا حزب أغلبية فى البرلمان، لكن موسى يقول إن الإسلاميين لا يكون اختيارهم على ما يبدو لرغبة شعبية، فقد تم اختيارهم بسبب سوء إدارة النظام السابق وعند وجد الناس أن الإخوان المسلمين هم البديل الوحيد لهذا النظام اختاروهم، لكن لو وجد الناس الموقف الآن أكثر سوءا، سيغيرون أصواتهم، وستتغير الأغلبية، وأعرب موسى عن تمنيه أن يحدث ذلك بالديمقراطية.

وختاما، قال موسى إنه لا يعتقد أن المعارضة قابلة للنمو والحياة بشكل كافٍ، لكن رأى أنه بغض النظر عن هذا فإن الناس سيقبلون عليها.

عواصم العالم

بوتين في الهند لتعزيز الشراكة

موسكو / وكالات :

قام رئيس روسيا فلاديمير بوتين أمس الاثنين بأول زيارة رسمية له إلى الهند منذ 2010، يبحث خلالها مبيعات الأسلحة الروسية لبلد يعد تقليديا من أهم زبائن موسكو.

وتوجه بوتين إلى نيودلهي بدعوة من رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ، وقال الكرملين الروسي في بيان إن الرجلين سيبحثان «إجراءات ملموسة» لتعزيز الشراكة الإستراتيجية والاقتصادية خصوصا في مجالي الدفاع والطاقة.

وشدد الرئيس الروسي -في مقال نشرته صحيفة «ذا هندو» أمس- على أن تعميق الصداقة والتعاون مع الهند من بين أهم أولويات السياسة الخارجية لبلاده، وقال إن إعلان الشراكة الإستراتيجية بين البلدين الذي وقع في أكتوبر 2000 أصبح خطوة تاريخية حقيقية.

وأضاف أن «الهند وروسيا تعطيان نموذجا للزعامة المسؤولة والأعمال الجماعية في الساحة الدولية»، في انتقاد غير مباشر للغرب، ولا سيما الولايات المتحدة التي يتهمها بوتين بالسعي لفرض إرادتها على العالم.

كما أكد بوتين أن هدفا مشتركا يجمع بين البلدين، وهو جعل العالم «أكثر عدلا وديمقراطية، وتسهيل حل المشاكل الدولية والإقليمية»، بما في ذلك الوضع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان.

وفي المجال التجاري، أعرب الرئيس الروسي عن أمله بأن تصل التجارة بين موسكو ونيودلهي إلى حدود الـ20 مليار دولار مع حلول العام 2015، بينما توقع الكرملين أن يوقع عدد من العقود الكبيرة في مجال التعاون العسكري الفني.

وقالت مصادر بصناعة الدفاع الروسية إن زيارة بوتين للهند يمكن أن تسفر عن اتفاقيات لبيع طائرات مقاتلة ومحركات طائرات تزيد قيمتها على 7.5 مليارات دولار، وقد يشمل ذلك بيع 42 طائرة مقاتلة من طراز سوخوي (إس يو30 أم كيه آي) وصفقة لتوريد 970 محرك طائرة حربية على المدى الطويل.

وكان فلاديمير بوتين أعلن في وقت سابق عن تحقيق روسيا مبيعات قياسية للسلاح هذا العام، ولكنه يريد تقليل آثار خسارة صفقات مع ليبيا والغموض الذي يحيط بمستقبل زبونتها منذ فترة طويلة سوريا على صناعة الدفاع الروسية.

وتعتزم الهند بدورها إنفاق نحو 100 مليار دولار في السنوات العشر المقبلة لتطوير عتادها العسكري الذي يعود إلى حد كبير إلى العهد السوفياتي، مع تطلع هذه الدولة -وهي ثالث أكبر اقتصاد في آسيا- لجعل قوتها الاقتصادية تتناسب مع قوتها العسكرية.

وتعتمد الهند على روسيا -ثاني أكبر مصدر للسلاح في العالم- في الحصول على 60 ٪ من مشترياتها من السلاح، ولكنها نوعت جهات توريد السلاح في السنوات الأخيرة، خصوصا إسرائيل والولايات المتحدة.

اتجاه لتشديد الاتهامات بحق ليبرمان

القدس المحتلة / وكالات :

أعلنت وزارة العدل الإسرائيلية أن المدعي العام ينوي تشديد الاتهامات الموجهة إلى وزير الخارجية السابق أفيغدور ليبرمان المتعلقة بـ «الاحتيال وخيانة الأمانة».

وقالت وسائل الإعلام الإسرائيلية إن الشرطة ستقوم باستجواب ليبرمان الأسبوع الجاري في إطار استكمال التحقيق حول قضية سفير إسرائيل السابق في روسيا البيضاء زئيف، بن أرييه.

ويرى محللون أن هذا التوسع في التحقيق قد لا يحقق طموحات ليبرمان الذي يتزعم حزب «إسرائيل بيتنا» القومي المتطرف، بالعودة بـ «البراءة» إلى الساحة في يناير.

وقالت وزارة العدل في بيان إن «وسائل الإعلام نشرت شهادات لمصادر مجهولة عدة حول آلية التعيين داخل لجنة التعيينات في وزارة الخارجية (...) وانطلاقا من هذه الشهادات فإن ليبرمان قد يكون ضالعا في قضية السفير إلى درجة أكبر من تلك التي وردت في القرار الاتهامي».

وأضاف البيان «قبل اتخاذ قرار نهائي حول احتمال تغيير القرار الاتهامي، اتخذ قرار بالسماح لليبرمان بالرد على المعلومات الجديدة».

وكان ليبرمان قد استقال في 14 ديسمبر/كانون الأول الجاري بعد اتهامه بـ«خيانة الأمانة».

وترتكز تهمة وزير الخارجية السابق على شبهة حصوله من سفير إسرائيل السابق في روسيا البيضاء زئيف بن أرييه على صورة من تحقيق سري أجري بحقه أثناء زيارة له إلى مينسك في أكتوبر 2008.

ويتزعم ليبرمان حزب «إسرائيل بيتنا» اليميني القومي، وتوقعت استطلاعات للرأي فوزه بالانتخابات المقررة في 22 يناير ، ولم يتضح إن كان خروجه من السباق سيضر بفرص الحزب.

وسيخوض حزب «الليكود» بزعامة بنيامين نتنياهو الانتخابات بلائحة مشتركة مع حزب ليبرمان إحدى ركائز الائتلاف اليميني الحاكم حاليا.

صاروخ كوريا الشمالية مداه يصل أميركا

سول / وكالات :

قدر مسؤول عسكري كوري جنوبي رسمي مدى الصاروخ الذي أطلقته الجارة الشمالية هذا الشهر وقالت إنه يهدف إلى وضع قمر صناعي في مداره حول الأرض، بنحو عشرة آلاف كيلومتر، ما يعني أنه قادر على بلوغ الشواطئ الغربية للولايات المتحدة.

وقال مسؤول بوزارة الدفاع الكورية الجنوبية في لقاء مع الصحفيين اليوم الأحد «نتيجة لتحليل مادة يونغ3 (الصاروخ الكوري الشمالي)، توصلنا إلى أن بيونغ يانغ ضمنت الوصول إلى مسافة تزيد على عشرة آلاف كيلومتر في حالة الرأس الحربية التي تزن ما بين 500 و600 كلغ».

وقالت بيونغ يانغ إن الصاروخ الذي أطلقته يوم 12 ديسمبر الجاري يهدف إلى وضع قمر صناعي للأرصاد الجوية في مداره، ولكن مجلس الأمن الدولي أدان هذه الخطوة واعتبرها انتهاكا لحظر استخدام الأسلحة البالستية.

ويحظر على كوريا الشمالية إجراء تجارب صاروخية أو نووية بموجب عقوبات فرضتها الأمم المتحدة بعد تجربتين نوويتين عامي 2006 و2009.

واستعادت كوريا الجنوبية أجزاء من صاروخ المرحلة الأولى الذي سقط في المياه قبالة ساحلها الغربي وقامت بتحليله.

ويأتي ذلك بعد دعوة زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون إلى إطلاق المزيد من الأقمار الصناعية والصواريخ بعد نجاح بلاده في إرسال قمر صناعي إلى المدار هذا الشهر، وسط تنديد دولي وتلويح بتدابير ضد بيونغ يانغ.

وجاءت دعوة أون في كلمة ألقاها يوم الجمعة خلال مأدبة لتكريم العلماء والفنيين وغيرهم الذين ساهموا في إطلاق صاروخ طويل المدى ووضع القمر الصناعي كوانغ ميونغ سونغ 2-3 في المدار.

ونقلت وكالة الأنباء المركزية الكورية الشمالية عن أون قوله إنه يتعين على بلاده تطوير وإطلاق المزيد من الأقمار الصناعية بما في ذلك أقمار الاتصالات والصواريخ الحاملة بقدرة أكبر «بنفس الروح والقدرة على التحمل التي أطلقتم بها بنجاح القمر الصناعي».

وكان الزعيم الكوري الشمالي الذي أشرف بنفسه على إطلاق القمر الصناعي، قد أكد أيضا في وقت سابق ضرورة إطلاق المزيد من الأقمار الصناعية من أجل تطوير علوم التقنية والاقتصاد.

إسلاميو مالي يحطمون أضرحة جديدة

باماكو / وكالات :

حطم مسلحون إسلاميون في مالي عددا من الأضرحة في تمبكتو بعد أيام من موافقة الأمم المتحدة على نشر قوة بقيادة أفريقية لمحاربة جماعات على صلة بـتنظيم (القاعدة) في بلاد المغرب الإسلامي تسيطر على شمال مالي.

وقال مقيم في المدينة التجارية القديمة يدعى يوسف توري إن الإسلاميين بدؤوا منذ صباح الأحد في تحطيم الأضرحة مجددا، وأضاف «إنهم يستهدفون أضرحة جديدة وتلك التي حطموها قبل بضعة أشهر».

وقال سكان إن الهجمات على الأضرحة الصوفية نفذها نحو 15 مسلحا كان بعضهم يستخدم معاول، وأضافوا أن ضريحين على الأقل لم يتضررا سابقا في تمبكتو لحقت بهما أضرار الأحد.

وتمبكتو مسجلة في قائمة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لمواقع التراث العالمي، ويسيطر عليها خليط من جماعات إسلامية ترتبط بتنظيم القاعدة على شمال مالي منذ أبريل الماضي.

ورفض المتحدث باسم جماعة أنصار الدين التي تسيطر رسميا على تمبكتو ساندا ولد بومانا التعليق على أحدث الهجمات على الأضرحة، لكن أحد السكان قال إن مقاتلا من الذين شاركوا في تدمير الأضرحة ذكر أنهم فعلوا ذلك ليثبتوا للعالم عدم رضوخهم للتهديد الخاص بتدخل عسكري أجنبي.

ووافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الأسبوع الماضي بالإجماع على نشر قوة بقيادة أفريقية لتعزيز جيش مالي ومساعدته في شن هجوم لاستعادة السيطرة على الأراضي التي تخضع للإسلاميين حاليا.

ومن غير المتوقع شن هجوم عسكري قبل أواخر العام المقبل، لكن سكان تمبكتو قالوا إن الإسلاميين هناك في حالة انفعال منذ إقرار الأمم المتحدة للمهمة.

فنانو مصر يخشون على مستقبلهم

قالت صحيفة (ذي أوبزرفر) البريطانية إن شخصيات ثقافية وأكاديمية بارزة في الشرق الأوسط، حذرت من أن الفن في عصر الربيع العربي مهدد بسبب العنف المتزايد والرقابة وقصور الرؤية السياسية.

وذكرت الصحيفة نقلا عن دراسة أجرتها جامعة يورك، أن الاعتقاد الشائع بأن المنطقة تشهد حرية تعبير غير مسبوقة ينطوي على «قدر من التبسيط والخداع»، فكثير من الفنانين يبدون «حذرا من طبيعة العنف المتفاقم للربيع العربي».

وأظهرت الدراسة التي تتناول الممارسات الفنية والتغيرات الاجتماعية في مصر وليبيا والمغرب وتونس، أن نظام الرقابة الحكومية الصارم الذي ظل مطبقا طوال عقود من الزمن «ما يزال قائما إلى حد بعيد».

ومع أن الفنانين باتوا أكثر جرأة بعد انتفاضات عام 2011، فإن كثيرين منهم يكابدون في تعاملهم مع المشهد السياسي الجديد، وسط مؤشرات مقلقة من موجة رقابة سياسية ودينية، طبقا للباحث سلطان بركات.

وفي مصر -التي شهدت جولة ثانية من الاستفتاء على الدستور أمس- كما في تونس، يسود الخوف من صعود الإسلام السياسي الذي يتراوح ما بين حكومات إسلامية معتدلة ذات سياسات غير واضحة، وبين سلفيين من غلاة المحافظين ظلوا يهاجمون دور السينما والفنانين.

وقال بركات «أعتقد بأننا على حافة الخطر، فالأغلبية المسلمة في مصر ربما تقدم على قمع التعبير الفني على نحو أشد من حسني مبارك».

وأبدى الكاتب المسرحي أحمد العطار تخوفه من أن تنزلق البلد نحو «الفاشية»، مضيفا أن الإخوان المسلمين ليست لديهم «أجندة ثقافية».

أما المنتج السينمائي كريم الشناوي فيقول إن ثمة أشياء كثيرة «أوقفت وأخضعت للرقابة، وربما تسوء الأمور أكثر، فكثير من الأصوات تهاجم المخرجين والممثلين وتتهمهم بملء أدمغة الجيل الجديد بقضايا وصور غير مناسبة، حتى إن إحدى الممثلات اتّهمت بممارسة الرذيلة على الشاشة».

وجاء في الدراسة أن بعض الشخصيات الثقافية الرسمية أصبحت «مهمشة» لأنها اعتبرت لصيقة بالنظام السابق.

معركة الدستور لن تكون آخر معارك مصر

رغم التوقعات بأن الدستور المصري سيحظى بتأييد المصريين في الاستفتاء الجاري، فإن معركة الدستور لن تكون الأخيرة في المرحلة الانتقالية التي تعيشها مصر، وستفتح جبهات أخرى في المستقبل القريب، لأن الدستور -حسب صحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكية- كتب على عجل وترك الكثير من القضايا العالقة دون حل.

وقالت الصحيفة الأميركية إن الدستور الجديد لم يحدد الهوية الديمقراطية لمصر المستقبل، وترك أسئلة بلا إجابة مثل السؤال الذي يطرح بكثافة منذ تولي الإسلاميين السلطة عن التزامهم باحترام الحريات الشخصية.

ورأت أن الطريقة التي كتب بها الدستور قد تؤدي إلى توتر مدني يعرض الأقليات المصرية للخطر، والأخطر من ذلك أن الدستور لم يضمن أو يؤسس لاحترام الديمقراطية ولم يضع خطوطا حمراء للمعارضة العنيفة للسلطة، وترك الباب مفتوحا لأي معارض للنزول إلى الشارع والقيام بأعمال عنف تعبيرا عن معارضته لوضع سياسي ما.

وعبرت الصحيفة عن اعتقادها بأن البلدان العربية تراقب عن كثب ما يدور في مصر، وتعتبر

أن ما ستؤول إليه الأمور في ذلك البلد هو حصيلة الربيع العربي، والطريقة التي ستتبعها السلطات المصرية في معالجة الثغرات التي تركها الدستور ستحدد إن كانت مصر ستصل إلى بر الأمان أم تنزلق إلى مستنقع لا يعرف أحد كيف ستخرج منه.

وقد عبر مؤيدو الدستور ومعارضوه على حد سواء عن اعتقادهم بأنهم لا يتوقعون حلا سريعا لحالة التشظي والانقسام التي تسود مصر منذ شهور.

وتنقل الصحيفة عن «إسلاميين يؤيدون الرئيس محمد مرسي» قولهم بأنهم سيستخدمون الدستور الجديد لبناء جسور الثقة مع الأطياف السياسية الأخرى، ولكنهم يتهمون في الوقت نفسه مؤيدي الرئيس السابق حسني مبارك في الدوائر القضائية والعدلية بعرقلة التغيير وتوفير الغطاء اللازم للمعارضين للقيام بأعمال معادية لجهود إرساء دعائم القانون في العهد الجديد.

ولكن من جهة أخرى، تتهم المعارضة النظام المصري الجديد باستخدام ورقة تأييد الرئيس السابق مبارك لشن حملة لشيطنة من يعارضه.

وتأمل المعارضة المصرية

أن تحقق دعواتها إلى مناهضة «استحواذ الإسلاميين على السلطة» مكاسب في الانتخابات البرلمانية المقبلة.

ونقلت الصحيفة عن عمرو موسى وزير الخارجية في عهد مبارك والمرشح الرئاسي السابق قوله «إذا كانوا يريدوننا أن نعمل من داخل النظام كمعارضة فعليهم أولا الاعتراف بشرعيتنا كمعارضة».

وأكمل يقول «النظام القديم انتهى.. إنهم يتخيلون أشياء لا وجود لها.. إنهم يتخيلون أنه إذا قال أحد لا للدستور كما فعلت أنا، فإن ذلك الشخص جزء من مؤامرة لإسقاطهم».

ومن المنتظر أن يلقي الرئيس مرسي كلمة متلفزة بعد اكتمال فرز الأصوات في الاستفتاء على الدستور، ويقول معارضوه إن عليه أن يستخدم لهجة تختلف عن تلك التي استخدمها في كلمته السابقة إن كان يريد كسب ثقة ألوان الطيف السياسي المصري. وكان خطاب مرسي السابق قد تضمن اتهامات لجهات خارجية ومؤيدي مبارك بالتسبب في القلاقل بمصر، ما أدى إلى إشعال المواجهات بين أنصار النظام الحالي ومعارضيه.

ويرى المحلل السياسي والعضو السابق بلجنة كتابة الدستور معتز عبد الفتاح أن المعسكرين السياسيين في مصر لا يحترم كل منهم الآخر، وقال «لدينا نخبة تدير شؤونها باستخدام سياسة يطغى عليها العناد.. كل طرف يحاول فهم ما يريده الطرف الآخر، ليقوم بطلب العكس».

هل تضرب أميركا منشآت إيران النووية؟

تساءل الكاتب الأميركي جاكسون ديل عما إذا كان العالم سيشهد في 2013 هجوما ضد المنشآت النووية الإيرانية؟ وأشار إلى أن أعضاء في مجلس الشيوخ الأميركي سبق أن ألمحوا إلى أن الولايات المتحدة ستختار في نهاية المطاف بين السماح لإيران بامتلاك النووي واتخاذ إجراء عسكري لمنعها من ذلك.

وأوضح الكاتب في مقال نشرته صحيفة (واشنطن بوست) الأميركية أن السيناتور جون ماكين والسيناتور جو ليبرمان كانا في 2006 أثارا جدلا كبيرا في الولايات المتحدة، بشأن الخيارات المحدودة أمام واشنطن بشأن البرنامج النووي الإيراني.

وقال ديل إن خيار توجيه ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية ربما يكون هو الوحيد أمام الرئيس الأميركي بعد سبع سنوات من الجدل الذي أثاره عضوا الكونغرس، وذلك لأن إيران بقيت عاما بعد آخر تمضي في تخصيب اليورانيوم، لكن طهران توقفت عن القيام ببعض الخطوات التي من شأنها إثارة تل أبيب وواشنطن، وجعلهما تشنان هجوما ضد منشآتها النووية.

وأضاف الكاتب أن دنيس روس مستشار أوباما السابق للشأن الإيراني الذي غادر البيت الأبيض في نهاية 2011 يشير إلى أن العام القادم سيشهد أحد ثلاثة خيارات، وتتمثل هذه الخيارات في اقتراب إيران من الحصول على السلاح النووي أو عزم أوباما على منعها أو ظهور مناخ من البطء الاقتصادي والسياسي في إيران يكون من شأنه أن يجعل المرشد الأعلى آية اللّه علي خامنئي يتخلى عن المسار النووي في البلاد.

كما أشار ديل إلى أن الرئيس الأميركي باراك أوباما صرح في مارس/آذار الماضي أمام رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بأنه من غير المقبول السماح لإيران بامتلاك سلاح نووي، وأضاف أن نتنياهو صرح أخيرا بأن إسرائ